

المطلبك أمام ثلاثة خيارات؛ صمت كثير التحقيق حلم التوافق

المالكي لم يفكر بترشيح بديل عنه.. والشابندر يعتبر مشاركة العراقية سلبية في العملية السياسية



لقاء سابق بين المالكي ووفد من العراقية.. (أرشيف)

على خلفية العديد من المواضيع منها اختيار المرشحين للمناصب الأمنية في الحكومة، كذلك بشأن تشكيل مجلس السياسات الإستراتيجية، الذي اتفقت الكتل على تأسيسه في لقاء أربيل، ولم تتم المصادقة على قانونه حتى الآن، فضلاً عن تصريحات يطلقها رئيس الحكومة وأعضاء في كتلته تشكك بأهمية المجلس ودوره وعدم دستوريته، حتى وصل الأمر إلى حد أن قال المالكي أن لا مكان للمجلس في العراق.

لا يبنّي، الأمر الذي دفع القائمة العراقية بزعامه إياد علاوي إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب، وتقديمها طلباً إلى البرلمان بحجب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي. يذكر أن العلاقات بين ائتلافي رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي ورئيس الوزراء الحالي نوري المالكي تشهد توتراً يتفاقم بمرور الوقت في ظل بقاء نقاط الخلاف بينهما عالقة دون حل، كما وتدور خلافات بين الجانبين

الدولة لمصالحهم. ويمر العراق بأزمة سياسية كبيرة هي الأولى بعد الانسحاب الأمريكي ونجمت عن إصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية القيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي على خلفية اتهامه بدعم الإرهاب وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي تشهد البرلمان بسحب الثقة عن نائبه القيادي في القائمة العراقية أيضاً صالح المطلك، بعد وصف الأخير للمالكي بأنه ديكتاتور

في المؤتمر الوطني من دون شروط مسبقة تفرضها الأخيرة.

ولا يزال ائتلافاً العراقية ودولة القانون يتصارعان على السلطة منذ الانتخابات التشريعية الأخيرة التي أظهرت فوز العراقية بزعامه إياد علاوي لكنه أخفق في تشكيل أغلبية ائتلافية تمكنه من قيادة الحكومة. من ناحيته قال النائب عن التحالف الوطني عزت الشابندر إن القائمة العراقية شريكة في العملية السياسية ولكن شريكة سلبية، مبيناً أن "التحالف الوطني سيستمع إلى رؤية القائمة العراقية خلال المؤتمر الوطني وبشكل غير مشروط مسبقاً وسيدرس مطالب العراقية ويسعى إلى حل الممكن منها.. ولكن نحن أكدنا أن الدستور سيكون هو المرجع والحكم في أي خلافات". وأوضح أن "الحديث عن إطلاق سراح المعتقلين والمشاركة والتهميش هي كلها عناوين تتطلب تفاصيل دقيقة من الإخوة في القائمة العراقية، فعليه أن يعطوا تفاصيل عمن هم السجناء الواجب إطلاق سراحهم هل هم الإرهابيون القادمون من السعودية أو إيران أو سوريا... لا بد أن يبحث كل شيء بتفاصيله".

وتابع الشابندر أن "القرار الأمني هو بيد القائد العام للقوات المسلحة، والقرار المالي بيد رافع العيساوي، والقرار البرلماني بيد اسامة الجبفي، والقرار الخارجي بيد هوشيار زبياري، لذا فالصلاحيات يجب ان تستند إلى الدستور". ويعتبر أعضاء في التحالف الوطني القائمة العراقية بأنها قائمة تعمل على خلق الأزمات في البلاد وتعطيل العملية السياسية، فيما تقول العراقية ان المالكي وحزب الدعوة يتفردان بالسلطة و يسخران مقدرات

مرغوب فيه بالنسبة لي كوني لم أكن مهتما بهذا المنصب لكن عند استلامه كان هناك تحدي أو ما يمكن من خلاله أن يقدم من خدمات الى المواطن العراقي.

وأضاف المطلك: أن الموقع لو كان تشريفياً فمن غير الممكن أن أقبل به. وأكد المطلك: أن منصب نائب رئيس الوزراء لم يأخذه من المالكي حتى لا يقول أنه لا يستطيع العمل مع المطلك بحسب وصفه، وكان عبر التوافقات السياسية، مبيناً أن العمل في العراق صعب جداً ولا سيما في مجال السياسية، وأن التوافقات السياسية هي التي من الممكن أن تصوغ تشكيلة حكومة من جديد ومن الممكن أيضاً أن يكون المطلك والمالكي ومن الممكن ألا يكون فيه لا المطلك ولا المالكي، وتابع المطلك: هناك أصوات كثيرة تتكلم بأن المطلك قبل بمنصب نائب رئيس الوزراء وصمت وابتعد عن مشروع القائمة العراقية وهذا غير صحيح، مبيناً أن السكوت كان وراءه صبر وحلم بأن يكون هناك توافق وعمل مشترك مع المالكي وبناء دولة وهذا مالم يكن

وأشار القيادي في العراقية الي: أن العمل في العراق صعباً جداً ولا سيما في العمل السياسي، ومن الممكن أن يكون هناك عمل سهل ومفيد للعراق من خلال وجود حاكم عادل لكن في حال وجود حاكم ظالم ومتحيز إلى حزبه على حساب شعبه فإنه من غير الممكن أن يكون هناك بناء للبلد أو استقرار له .

ووصف مقرب من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، الخميس، مشاركة القائمة العراقية في العملية السياسية بأنها "سلبية"، مبيناً أن تحالفه سيستمع إلى مطالب العراقية

بشأنه".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد قدم في الـ ٢١ من كانون الأول الماضي، طلباً إلى البرلمان بسحب الثقة عن نائبه القيادي في القائمة العراقية صالح المطلك، بعدما وصفه بأنه "ديكتاتور لا يبنّي"، وردت القائمة العراقية بعد يومين على طلب المالكي بأن المطلك لم يعين من قبل المالكي لكي يقبله من منصبه، مطالبة بفتح جميع الملفات الأمنية السابقة بحق المسؤولين. المطلك قال إنه وعلى مدار سنة كاملة من العمل مع رئيس الوزراء نوري المالكي كان ملتزماً الصمت، من أجل حلم التوافق السياسي وتقديم الخدمات للمواطن العراقي، مشيراً إلى أن العراق يحكمه حاكم ظالم ومتحيز لحزبه على حساب شعبه (في إشارة للمالكي).

وتابع المطلك منذ نحو عام مضى على العمل في الحكومة بالنسبة لي كناثب لرئيس الوزراء، وأن العمل كان غير

المطلبك، و ينتظر منه اختيار الأنسب له ومناقشته داخل قائمته لاتخاذ القرار بشأنه".

وقال المالكي "، إن "رئاسة مجلس النواب لم تستطع حتى الآن الاجتماع برؤساء الكتل المناقشة طلب رئيس الوزراء بإقالة نائبه صالح المطلك لأسباب فنية"، كاشفاً أن "رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري قدم للقائمة العراقية ثلاثة خيارات بشأن قضية نائبه صالح المطلك". وأوضح المالكي أن "هذه الخيارات هي أما الاستقالة أو تقديم الاعتذار لرئيس الوزراء، أو ترشيح بديل عنه"، مؤكداً أن "المطلب يعتبر شريكاً في العملية السياسية، ولا يقبل من الشريك أن يطلق تصريحات يتجاوز فيها حدود اللياقة السياسية".

ونفى النائب عن ائتلاف دولة القانون "موافقة رئيس الوزراء على أن يكون النائب عمر الكربولي بديلاً عن المطلك"، مشيراً إلى أن "عدم وجود أي اسم مطروح حالياً بديلاً عن المطلك". ولغت المالكي إلى أن "موضوع الآن عند

اعتقال ٤ أميركان مسلحين يرتدون زياً مدنياً

بغداد / المدى

البصرة، الخميس، بأن قوة من الجيش العراقي عثرت على مخبأ للأسلحة شمال المحافطة يضم كمية كبيرة من القذائف والصواريخ.

قال المصدر إن "قوة عسكرية من فرقة المشاة الرابعة عشرة عثرت، صباح اليوم(امس)، وفقا لمعلومات استخباراتية على كمية كبيرة من القذائف والصواريخ كانت مخبأة في منطقة زراعية تقع ضمن ناحية الدير (٦٠ كم شمال مدينة البصرة) ،، مبيناً أن "المخبأ يحتوي على أكثر من ١٠٠ صاروخ من نوع كاتيوشا وقذيفة هاون".

ولغت المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، إلى أن "بعض القذائف والصواريخ كانت مفككة وأجزاء منها غير موجودة في الموقع، ما يعنى أنها استخدمت من قبل مسلحين في تصنيع عبوات ناسفة"، مؤكداً أن "العملية لم تسفر عن اعتقال متهمين بحيازة القذائف والصواريخ".

يذكر أن محافظة البصرة، نحو ٥٩٠ كم جنوب بغداد، يتسم وضعها الأمني بالاستقرار النسبي، بحيث انها لم تسجل خلال العام الماضي اغتياالات سياسية او جرائم قتل لاعتبارات

طائفية، لكنها تشهد من حين لآخر وقوع أعمال تخريبية على أنابيب ومنشآت نفطية، فضلاً عن تفجيرات تستهدف المدنيين في أماكن عامة، وأحدثها وقع في ٢٤ من تشرين الثاني الماضي، عندما ضربت سوق ٥ ميل الشعبية

ثلاثة تفجيرات نفذت باستخدام عبوتين ناسفتين انفجرتا بالتعاقب، وبعد تواجد أفراد القوات الأمنية بكثافة في موقعهما انفجرت عليهم دراجة نارية مفككة، وأسفر الاعتداء عن مقتل ١٩ شخصاً وإصابة ٢٥ آخرين بينهم ضباط كبار في قوات الجيش والشرطة.

كشفت محافظ بغداد صلاح عبد الرزاق عن القاء القبض على أربعة اميركان بينهم امرأتان يرتدون ملابس مدنية ويحملون معهم اسلحة في حي الشاليجة جنوب قضاء الكاظمية. وقال عبد الرزاق للبيدغادية نيوز: تم صباح اليوم(امس) القاء القبض على أربعة اميركان بينهم امرأتان يرتدون ملابس مدنية ويحملون معهم اسلحة.

واوضح عبد الرزاق : انه وبعد تفتيش احدى السيارات المارة من قرب مفرزة للشرطة وهي من نوع (بي ام دبليو) مظلمة رصاصية اللون اتضح انها تحمل رقما مدنيا (بغداد ٥٢٢٠٧٧) كان يستقلها أربعة اميركان بينهم امرأتان يرتدون ملابس مدنية ويحملون اسلحة من نوع (غدارة) ومسدسات ودروعا، وتابع: او قفتمهم المفرزة ،فحدث الحرس معهم باللغة الانكليزية وتبين ان السيارة كانت تستخدم لعمليات خاصة، لكن الغريب انهم اظهروا هويات(باجات) خاصة بمكتب القائد العام للقوات المسلحة، فألقت المفرزة القبض عليهم فوراً.

واضاف عبد الرزاق: تم اقتيادهم الى مقر قيادة الشرطة الاتحادية، وقام اللواء السادس بإجراء تحقيق اولي وتم التحفظ على جوازاتهم وصورهم وباجاتهم وتم تحويلهم الى قيادة الفرقة

. واعرب محافظ بغداد عن استغرابه تجوال الاميركان في منطقة الشاليجة التي تعرف بطرقها الضيقة – القريبة من جامع براثا – مؤكداً ان حركتهم تثير الشكوك في وقت تشهد بغداد زياره اربعينية الامام الحسين.

الى ذلك، افاد مصدر عسكري في محافظة

بغداد / المدى

شجبت لجنة العلاقات الخارجية الأبناء التي تحدثت عن استمرار عمل الاستخبارات الأميركية في العراق برغم الانسحاب بداية العام الحالي.

وقال عضو اللجنة النائب عن كتلة الاحرار رافع عبد الجبار إن الاعلان الرسمي عن استمرار عمل (السي اي أي) في العراق بعد عام ٢٠١١ دليل على عدم اعتراف الجانب الاميركي بالاتفاقية الامنية التي تنص على سحب قواتها عسكرية كانت او

المركزية الاميركية نشطة حاليا في العراق وقد استلمت مسؤولية المساعدة الامنية من قوات الولايات المتحدة التي لن يعود لها وجود في العراق بعد عام ٢٠١١.

ونقلت صحيفة نيويورك تايمز عن مسؤول في ادارة اوباما رفض الكشف عن اسمه قوله "بالوقت الذي انخفض الوجود العسكري الاميركي في العراق ليصل الى الصفر من ناحية القوات القتالية فإن وجود الاستخبارات الاميركية لم يحصل له نفس الشيء".

وذكرت الصحيفة انه في الوقت الذي انتقلت فيه مسؤولية رعاية العلاقات بين البلدين الى وزارة الخارجية الاميركية انتقلت مسؤولية المساعدة الامنية الى ال (سي أي أي) وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية والتي تعمل بسلطة منفصلة عن الجيش. وتابعت الصحيفة انه بالرغم من ان قوات الولايات المتحدة من غير المحتمل ان تعود الى العراق لكن من الممكن عودة افراد تحت سلطة ال (سي اي اي).

ونكر المسؤول الاميركي للصحيفة ان "التعاون في المجال الاستخباراتي مهم جدا للعلاقة الاميركية العراقية وهناك تحديات تواجه العراق في مكافحة الارهاب".

واوضح المسؤول "نحن لا نريد ان نترك العلاقات المتينة جدا التي بنيناها خلال السنوات الماضية من ناحية تبادل المعلومات المهمة لكلا البلدين".

وبينت الصحيفة ان السي اي اي تعمل بصورة مستقلة ولديها فرقها المتخصصة ولديها السلطة لتجنيد ناس يعملون في فرقها سواء من العراقيين ام من القوات الاميركية.

من جانبها أعلنت الكتلة الصدرية أمس عن أن التيار الصدري سيستخدم "المقاومة العسكرية" ضد السفارة الاميركية لانتهاكها سيادة العراق من خلال وجود وكالة الاستخبارات الاميركية المركزية (السي اي اي) فيها.

السيادة على قراراته، لافتا الى ان التيار الصدري سيقام عسكريا السفارة الاميركية لان وكالة الاستخبارات الاميركية تنطلق منها وهي مقر لعملياتها في العراق.

واوضح ان التيار الصدري موافقة ثابتة وهي لا تتغير. اي قوة امريكية موجودة في العراق عسكرية كانت او استخباراتية تدل على ان اميركا مازالت محتلة وما يأتي من تأكيدات من الاميركان تدل على عدم انسحابهم.

اعلن مصدر في ادارة الرئيس الاميركي باراك اوباما قبل اسبوع ان وكالة الاستخبارات

استخباراتية او امنية من العراق نهاية عام ٢٠١١. وأضاف في تصريح موقع الهيئة السياسية للتيار الصدري ان العراق دولة لها السيادة الكاملة وعلى اميركا ان تتعامل مع هذه الدولة كتعاملها مع اي دولة موجودة في المنطقة وبالتالي التيار الصدري يرفض رفضا قاطعا تواجد (السي اي اي) في العراق بعد عام ٢٠١١.

وتابع عبد الجبار ان التيار الصدري يرفض وجود الاستخبارات الاميركية في العراق لانه دليل على استمرار الادارة الاميركية بالتعامل مع العراق بروح الاحتلال وبروح



لجنة العلاقات الخارجية.. (أرشيف)

كتلة تصحيح تعذر من حرب طائفية طاحنة

بغداد / المدى

حذر النائب المستقل كامل الدليمي من انزلاق العراق في حرب طائفية في حال استمرار الخلافات بين الكتل السياسية .

وقال الدليمي رئيس كتلة تصحيح في تصريحات صحفية ان "العراق في حال استمرار الخلافات والصراعات السياسية فهو ذاهب الى مصير مجهول وسينزلق في حرب طائفية وتنفذ عليه أجدات خارجية وتدخلات أجنبية وعلى القادة السياسيين ان ينتبهوا الى ذلك وان يسعوا الى تغليب لغة الحوار و إيجاد الحلول الكفيلة

المشاركة بصورة فعالة". وشدد النائب عن القائمة العراقية على استحالة تحقيق حكومة الأغلبية السياسية بالإضافة الى انه لا يمكنها الاعتماد على اطراف انشقت عن القائمة العراقية من اجل مصالح شخصية كونه لا يمثلون ارادة جماهير العراقية". وأضاف ان الرسائل التي بعث بها الشركاء في الحكومة وفي العملية السياسية شددت على ان لا حكومة اغلبية سياسية في هذه المرحلة وهذا ما عبر عنه رئيس المجلس الاعلى الاسلامي العراقي السيد عمار الحكيم وكذلك رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني".

واتهم النائب عن القائمة العراقية الحكومة وبالخصوص المالكي بالسيطرة والتفرد من اجل الوصول الى حكومة الحزب الواحد واعادة النظام الدكتاتوري الى العراق". وتمنى النائب عن القائمة العراقية ان تصحح الحكومة مسارها وان تتخلى عن نهجها في التفرد حتى لا تعود الى ما وصل اليه العراق في اعوام[٢٠٠٥و٢٠٠٦و٢٠٠٧] لان الضغط وصل الى مرحلة لا يمكن السكوت عليها ابد". واعتبر دلي الحديث عن حكومة اغلبية سياسية مجرد شعارات خاوية لان العملية السياسية تجيز لكل الاطراف التي تشكلت منها الحكومة

، وبدوره توجه الهاشمي الى اقليم كردستان"، نافيا الاتهامات الموجهة اليه وعلن استعداده للتحول امام القضاء بشرط ان يكون ذلك في الاقليم . كما حذر النائب عن القائمة العراقية سالم دلي من احتمالية انزلاق العراق الى وضع خطر يصعب ايقافه اذا لم ينتبه رئيس الوزراء نوري المالكي ويتفاعل مع شركائه ويحل المشاكل العالقة والاعتماد على مبدأ الشراكة الحقيقية". وقال اذا لم ينتبه المالكي ويتفاعل مع شركائه يتخطى عن نهجه في التفرد والسلطة واعطائهم بعض استحقاقاتهم فنحن نسير في طريق مسدود قد يوصلنا الى حرب اهلية".

بين الكتل السياسية لا سيما بين دولة القانون والقائمة العراقية والتي تشهد علاقاتهما تآزما واضحا بسبب الخلاف الحاصل على تنفيذ بنود اتفاقية أربيل ولا سيما حول تشكيل مجلس السياسات الاستراتيجية المتفق على تشكيله في اتفاقية أربيل التي انبثقت من خلالها الحكومة الحالية .وتفاقمّت الإزمة بين العراقية ودولة القانون إثر صدور مذكرة القاء القبض في ١٧ من كانون الثاني الماضي على نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بعد اعترافات عرضت على شاشة التلفزيون لرجال حمايته بالتورط في عمليات ارهابية بأوامر منه